

مشروع تقرير حول ريادة الأعمال الشبابية في منطقة البحر المتوسط

أعدّ مشروع التقرير هذا السيد دومينيكو غامباكورتا (مقاطعة أفيلينو، إيطاليا)، من أجل مناقشته في الاجتماع الرابع للجنة التنمية الإقليمية المستدامة الذي سيعقد في 11 أكتوبر 2018 في بروكسل، بهدف اعتمادها في الجلسة العاشرة للجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية.

## ● مقدمة

على الرغم من أن 60% من السكان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط دون سن الثلاثين، إلا أن معدل البطالة بين الشباب من بين أعلى المعدلات في العالم<sup>1</sup>. وهذا يعني أن الشباب دون سن الثلاثين غالبًا ما يعيشون في ظروف اقتصادية مترددة، والتي تفاقمت نتيجة تدني الأجور وانخفاض الحراك الاجتماعي. وتظل الحاجة إلى ضمان فرص عمل مستدامة ومكافئة للشباب عنصرًا لا غنى عنه في استراتيجيات النمو الاقتصادي، ولا سيما في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. إن تعزيز دعم ريادة الأعمال الشبابية، ولا سيما على المستوى المحلي، طريقة ممكنة لحل المشاكل الإقليمية بفاعلية من خلال تعزيز التنمية المستدامة، والتي يمكن أيضًا أن تساعد في منع الهجرة وكذلك حالات النظرة المرتبطة بالإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للشباب.

في نطاق دول الاتحاد الأوروبي، يأتي تعزيز النمو الذكي من خلال دعم ريادة الأعمال الابتكارية الشبابية كأحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية أوروبا 2020. وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط الشريكة، تتلقى تنمية ريادة الأعمال الشبابية دعمًا من خلال المبادرة المتوسطية للتوظيف التي أطلقتها منظمة الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) وكذلك من خلال بعض الإجراءات التي تتخذها المفوضية الأوروبية والمؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF). ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات خطيرة في المنطقة: بداية من الافتقار إلى فرص التعليم المهني والوصول المحدود إلى الائتمان، وحتى الطابع المركزي المفرط للسياسات التي تدعم ريادة الأعمال. تقف هذه المشكلات بجانب غيرها من الصعوبات لتشكل عرقلًا تحول بين الشباب وبين تأسيس شركة مربحة وإدارتها أو بدء ذلك.

ولذلك فإن الافتقار إلى السياسات المتعلقة بريادة الأعمال الشبابية مسألة ذات أبعاد متعددة، حيث نشأت عن أربعة عوامل متداخلة. أولاً، تفتقر المنطقة إلى برامج تعليمية لتدريب رواد أعمال جدد ودعم انتشار ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التدريب المهني ليست منتشرة. ونتيجة لذلك، لا يمتلك الشباب المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري أو الابتكار لتنمية أعمالهم الخاصة. ثانيًا، ينبغي دعم ريادة الأعمال الشبابية بإدارة عامة قادرة على توفير المعلومات والخدمات بطريقة سريعة وفعالة. ومع ذلك، كثيرًا ما يضطر رواد الأعمال الشباب من المنطقة إلى التعامل مع الطابع المركزي المفرط للبرامج في ظل تطلعهم إلى عالم الأعمال ومع نقص الخدمات المحلية المتوفرة لهم. أما الصعوبة الثالثة فتتمثل في الوصول إلى الائتمان، والذي لا يزال يشكل مشكلة كبيرة نظرًا لأن رواد الأعمال الشباب لا تتاح لهم في الغالب الفرصة لتمويل مشاريع ريادة الأعمال الخاصة بهم.

وثمة عيب خطير يتعلق بالافتقار إلى المركزية في السياسات التوظيف وسوق العمل. في العديد من البلدان، تقع سياسات التنمية المحلية والتدريب المهني حصرًا ضمن اختصاص الحكومات المركزية. ونتيجة لذلك، فإن الهيئات المحلية والإقليمية ليس لها رأي في مبادرات دعم ريادة الأعمال ولا يمكنها الترويج لبرامج محددة لمجتمعاتها. وهذا له آثار متعددة ضارة على التركيبة السكانية الإقليمية أيضًا: عدم تلبية احتياجات النسيج الاقتصادي المحلي وتزايد الهجرة الداخلية وهجرة الكفاءات باستمرار، وذلك دون بذل معالجة فعّالة.

ومع ذلك، وفي الساحتين السياسية والمالية، هناك العديد من الأدوات والإمكانيات لوضع حلول لمشكلات ريادة الأعمال الشبابية على السواحل الجنوبية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط. وفيما يتعلق بالجوانب المالية، تُدمج البلدان الشريكة في مختلف أطر السياسات. فعلى سبيل المثال، هناك دول مرشحة تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل البوسنة والهرسك وألبانيا والجبل الأسود، والتي تمتلك آليات مرحلة ما قبل الانضمام (IPA II) المتاحة لها. يمكن استخدام هذه الأدوات لتحسين التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات. وهناك أيضًا بلدان المغرب العربي والشرق الأدنى، والتي تمتلك إمكانية الوصول إلى أدوات مثل الآلية الأوروبية للحوار (ENI). وبالإضافة إلى ذلك، فبالإضافة إلى هذه التمويلات، تُموّل الدول الأعضاء العديد من المشاريع فرديًا (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في ألمانيا، والوكالة الفرنسية للتنمية في فرنسا، ووكالة التعاون والتنمية الإيطالية في إيطاليا، إلخ). ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد مبادرة نيفوسيا، والتي تُمكن الشركاء الأوروبيين والمتوسطين من تبادل معارفهم مع السلطات اللببية من خلال الدعم العملي. ومن ثم يبدو جليًا أن السلطات المحلية والإقليمية يمكنها أيضًا أن تضيف قيمة حقيقية في مجال دعم ريادة الأعمال الشبابية، باستخدام أدوات مثل دبلوماسية المدينة والتعاون اللامركزي.

## ● الهدف

يتمثل الهدف من هذه الورقة في النظر في الخيارات الخاصة بتدابير ريادة الأعمال الشبابية من منظور السلطات المحلية والإقليمية والدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم رواد الأعمال الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، سيقترح هذا التقرير المبادرات والإصلاحات الممكنة للمنظمات الدولية والحكومات المركزية بغية تعزيز البرامج الحالية في مجالات مثل التدريب المهني والتماكك الإقليمي والدعم المالي للشركات.

<sup>1</sup> تقرير حول ريادة الأعمال الشبابية في البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ص (2018) 3.

## • التوصيات

تدعو الجمعية العامة والإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المنظمات الحكومية والدولية؛ ولا سيما الاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، والأمم المتحدة إلى:

- (1) الاعتراف بريادة الأعمال الشبابية كعامل رئيسي في التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الإشارة أيضًا إلى الآثار المفيدة التي يمكن أن تحدثها الزيادة المحتملة في عدد رواد الأعمال الشباب في مجالات أخرى، مثل السياسات الاجتماعية ومنع هجرة الكفاءات والتصدي للبطالة؛
- (2) تسهيل إعداد مبادرات حول الأعمال والتدريب المهني على المستوى المحلي. ينبغي إطلاق وتعزيز البرامج التي تتيح الفرصة للحصول على الأعمال الأساسية والمهارات الأخرى اللازمة لإنشاء شركة ولضمان قدرتها على المنافسة في السوق والتغلب على الإخفاق المحتمل لمبادرة الأعمال؛
- (3) توسيع نطاق البرامج لدعم ريادة الأعمال الشبابية، مثل برنامج إيراسموس لرواد الأعمال الشباب، في جميع البلدان الواقعة على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، بغية خلق تبادل دائم عابر للحدود للأفكار والفرص الخاصة بالشركات؛
- (4) دعم آليات التعاون العابر للحدود بين البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل إنشاء منصات التبادل المستمر لأفضل الممارسات، والتي يمكن أن تؤدي إلى مبادرات مشتركة لرواد الأعمال الشباب؛
- (5) وضع المزيد من آليات التمويل والائتمانات الصغيرة لدعم إنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بما في ذلك المجالات ذات الإمكانيات العالية، مثل التكنولوجيا الرقمية والسياحة والطاقة. على سبيل المثال، ينبغي استخدام خطة الاستثمار الخارجية (EIP) وآلية الجوار الأوروبية (ENI) لدعم تمويل ريادة الأعمال الشبابية.

وتدعو الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية الحكومات المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى ما يلي:

- (6) إشراك السلطات المحلية بصورة أكبر في السياسات المتعلقة بالأعمال. وفي العديد من البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تُمنح السلطات المحلية قدرًا ضئيلاً جداً من الاستقلال الذاتي في دعم ريادة الأعمال الشبابية ويكون لذلك عواقب سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي. يُطلب من الحكومات المركزية أن تدرك مزايا تحقيق قدر أكبر من اللامركزية، ولا سيما فيما يتعلق بالأموال الخاصة بتعزيز فرص العمل وتطوير مكاتب التوظيف؛
- (7) تطوير استراتيجيات متخصصة ذكية للمساعدة في إيجاد أوجه تآزر في المجالات الرئيسية للتنمية المحلية والإقليمية واستخدام التقنيات الجديدة وإشراك رواد الأعمال الشبابية في المبادرات المشتركة مع وزارات التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن للحكومات المركزية إدراج خطة تمويل في سياساتها الإنمائية الإقليمية لضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الاستراتيجية مثل تكنولوجيا المعلومات والأغذية الزراعية والطاقة؛
- (8) تبسيط التشريعات التجارية وتخفيف العبء الإداري والضريبي لمشاريع الأعمال الشبابية من أجل خلق المزيد من الشفافية للاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء؛
- (9) تنفيذ تشريعات تفضي إلى إنشاء وتطوير محاضن الأعمال التجارية وشبكات رعاة الأعمال وصناديق رأس المال الاستثماري، في كل من المدن الكبرى والمراكز الحضرية الأصغر حجمًا، والتي تصل أيضًا إلى المناطق النائية من أجل دعم وتوصيل الأنظمة البيئية لريادة الأعمال الشبابية للمناطق النائية وإطلاق العنان لإمكانيات ريادة الأعمال فيها والمساهمة في منع الهجرة من المناطق الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- (10) الاستثمار بدرجة أكبر في الابتكار والبحث وتطوير ثقافة ريادة الأعمال وإدخالها إلى المناهج الدراسية على جميع المستويات والصفوف. وينبغي أن يكون لذلك آثار إيجابية غير مقتصرة على ما يتعلق بريادة الأعمال فحسب، ولكن أيضًا على ما يتعلق بمنع التطرف بين الشباب<sup>2</sup>؛

<sup>2</sup> تقرير الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية حول دور السلطات شبه الوطنية من منطقة البحر المتوسط في مواجهة التشدد والتطرف القائم على العنف بين الشباب (2017).

(11) تعزيز دور المرأة ومشاركتها في سوق العمل ودعم المبادرات الوطنية وكذلك المحلية والإقليمية المعنية بدعم وتطوير ريادة الأعمال النسائية.

تدعو الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية ممثلي السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى:

(12) عرض قصص النجاح في المناطق التي قدمت فيها البلديات أو المناطق الدعم الفعال لريادة الأعمال الشبابية، والتي يمكن تكرارها في مكان آخر. وفي هذا السياق، يمكن للجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، كمشروع تجريبي، مكافأة رواد الأعمال الشباب على مشاريعهم متطلعة إلى تنمية إقليمية مستدامة، بما في ذلك من خلال استخدام الابتكار. وعلى وجه الخصوص، يمكن للجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية مكافأة المشاريع التي استفادت من البيئة الصديقة لريادة الأعمال التي توفرها الإدارات المحلية أو الإقليمية، ويمكن توجيه تركيز خاص على المشاريع الإبداعية التي تخلق فرص عمل للشباب والنساء؛ مما يساهم في تحقيق العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بما يتماشى مع توصيات وسياسات منظمة الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي.

(13) الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه مجتمعات الشتات في أوروبا فيما يتعلق بتدريب رواد الأعمال الشباب. ويمكن لمجتمعات الشتات أن تلعب دورًا في تدريب رواد الأعمال الشباب في البلدان الأصلية وأن تُمثّل الفرص الخاصة بالتعاون الاقتصادي للشركات المحلية. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من وسائل الإعلام الرقمية ومنصات التعليم الإلكتروني كآليات لمبادرات التدريس والتدريب.

(14) تطوير مبادرات مشتركة مع غرف التجارة ومنظمات الأعمال لتقديم دعم محدد للشباب الذين يرغبون في بدء الأعمال. ولا سيما، تشجيع الاجتماعات بين موجهي الأعمال من الخبراء ورواد الأعمال الطموحين، ومن ثم تشجيع النمو المهني والشخصي وخاصة في المجالات الرقمية والتكنولوجيا والسياحة والطاقة؛

(15) إنشاء شبكات عابرة للحدود مع الهيئات المحلية الأخرى لتدريب موظفي الخدمة المدنية المستقبلين ممن يتولون مسؤولية الاحتفاظ بالتواصل مع رواد الأعمال. وهناك حاجة إلى إدارة عامة محلية مدربة يمكن أن توفر دعمًا فعالًا ومنتزًا وشفافًا للشركات المحلية؛

(16) تعزيز مبادرات التواصل في المدارس المحلية لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير مبادرات مشتركة مع الجامعات ومراكز التدريب لنشر ثقافة ريادة الأعمال، بما في ذلك داخل نطاق المجتمع المدني. وينبغي أيضًا إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في هذه المبادرات حيث أقرت الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية أنها تعاني في المنطقة، خطرًا حقيقيًا للتهميش الاقتصادي، دون تلقي دعم سياسي مناسب؛<sup>3</sup>

(17) جمع البيانات والإحصاءات باستمرار حول ريادة الأعمال الشبابية ونشر تقارير دورية مفصلة، وذلك لتسهيل الأمر على المنظمات الدولية لتطوير المشاريع في هذه المنطقة.

#### قائمة المساهمين<sup>4</sup>:

- بلدية شامبون - فوغيرول (فرنسا)
- أمانة عمان الكبرى (الأردن)
- بلدية الزنتان (ليبيا)
- بلدية بيت ساحور (فلسطين)
- بلدية هاتاي (تركيا)
- أركو لاتينو
- شبكة المدن المتوسطية

---

<sup>4</sup> كما التقى المقرر بالمفوضية الأوروبية (المديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي) والمؤسسة الأوروبية للتدريب.